التطورات السياسية والتحولات الاقتصادية في الجزائر بعد عام ٢٠٠٨

أ.م.د. خضير عباس احمد النداوي أ.م.د.مـــحمد كريم كاظم
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية / بغداد

ملخص البحث:

تضمن البحث الموسوم "التطورات السياسية والتحولات الاقتصادية في الجزائر بعد عام ٢٠٠٨" المقدمة وثلاث مباحث والخاتمة. وقد استعرض البحث تفاصيل التطورات السياسية وما رافقها من تحولات في الميدان الاقتصادي في الجزائر. بهدف تغطية الموضوع، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث: ركز المبحث الأول على عرض موجز عن التطورات السياسية التي حدثت منذ استقلال الجزائر عام ١٩٦١ مع التركيز على السنوات التي أعقبت حدوث الأزمة المالية العالمية في آب ٢٠٠٨ ، وتناول المبحث الثاني، المؤشرات الأساسية للاقتصاد الجزائري بعد ٢٠٠٨، فيما خصص المبحث الثالث لتطور القطاعات الرئيسية للاقتصاد الجزائري بعد عام ٢٠٠٨،.وانتهى البحث بالاستنتاجات المستمدة من مادة البحث ، وبما يخدم التطبيقات السياسية والاقتصادية في الجزائر مستقبلاً.

Abstract:

The research entitled "political developments and economic transformations in Algeria after ٢٠٠٨" consists of the introduction, three sections and conclusions. In the introduction, the development in Algeria In addition to the problem, hypothesis and structural research were developed. The first section consists of the event of the view a summary of the political developments that have occurred since Algeria's independence in ١٩٦١, with a focus on the years following the occurrence of the global financial crisis in August ٢٠٠٨, The second section, the basic indicators of the Algerian economy after ٢٠٠٨ while the third section devoted to the development of key sectors of the Algerian economy after ٢٠٠٨. Finally, conclusions.raetackjed

- **المقدمـــة:**

تتميز جمهورية الجزائر الديمقراطية بكونها تحتل المركز الأول من حيث عدد السكان في منطقة المغرب العربي ، إذ يبلغ عدد سكانها نحو (٣٧)مليون نسمة ، وهي اكبر بلد عربي وإفريقي من حيث المساحة وتحتل المرتبة العاشرة عالميا في هذا المجال وتبلغ مساحتها نحو(٢،٣٨١،٧٤١) كم٢ وتتفوق عن اقرأنها من حيث الإمكانيات الاقتصادية والموارد الطبيعية ، وبخاصة في قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي . وتمتلك الجزائر تاريخ عريق موغل في القدم ، وتجريه مُتميزة في مُقارعة الاستعمار الفرنسي ، ويُشار

إليها بكونها بلد المليون شهيد حتى نالت استقلالها عام ١٩٦١م، من نير الاستعمار الفرنسي الذي إستمر نحو (١٣٢) سنة .

حَكم الجزائر منذُ استقلالها عام ١٩٦١ ثمانية رؤساء ، كان آخرهم وأطول من مكث في سدة الحكم في هذا البلد هو الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذُ نيسان(ابريل) ١٩٩٩ وحتى الوقت الحاضر . ويعد السيد عبد العزيز بوتفليقة هو أحد الرموز الوطنية البارزة ، كونه أحد أبطال حركة جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، والذي يشار إليه بالبنان في تاريخ الجزائر المعاصر ، وذلك لدوره الوطني ولخبرته الطويلة والمتراكمة في العمل السياسي ودوره المباشر في إرساء معالم تجربة جزائرية وطنية ، ليس على المستوى العربي فحسب ، بل على نطاق دول العالم الثالث كافة .

لقد استطاعت الجزائر في السنوات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ والتي ألقت بظلالها القاتمة على اقتصاديات جميع دول العالم ، بإرساء تجربة ذات دلالات نوعية ، سياسية واقتصادية واضحة المعالم والقسمات تضافرت على ديمومتها جملة من العوامل ، لعل أهمها إتباع سياسة فاعلة ومؤثرة على الصعيدين الداخلي والخارجي وتطورات اقتصادية مُثمرة في كافة المجالات ، فضلاً عن الاستقرار الأمني النسبي الذي حافظ على ملامح نمو هذه التجربة في الجزائر .

وعلى الرغم من مجاورة الجزائر لدولتين عربيتين هما تونس وليبيا ، ومع ما حصل فيهما وكذلك في مصر من تطورات سياسية واجتماعية عاصفة وغير مسبوقة والتي أدت إلى إسقاط أنظمة الحكم فيها ، ومن ثم عدم استقرار وضعهما الداخلي منذ عام ٢٠١١ وحتى الوقت الحاضر ، إلا أن النظام السياسي والتجربة الاقتصادية في الجزائر نجحت في تخطي تداعيات ما أطلق على تسميته (بثورات الربيع العربي) ، والتي ابتدأت في تونس في

٢٠١١/١/١٤،ومصر بتاريخ ٢٠١١/٢/١١ ،وفي ليبيا في٢٠/ ٢٠١١/١٠،. مما أعطى دفعة قوية للتجربة السياسية والاقتصادية الجزائرية والتي وجدت صداها مدويا في إعادة انتخاب الشعب الجزائري للسيد عبد العزيز بوتفليقة، رغم تقدمه بالسن واعتلال حالته الصحية ، لرئاسة الجزائر وللمرة الرابعة، ولخمس سنوات أخرى في نيسان (ابريل) ٢٠١٤،مما وجه رسالة شديدة الوضوح لمعارضي النهج الحالي ،لإبعاد البلاد عما يحدث في الدول العربية المجاورة للجزائر.

أولا. هدف البحث:

تأتي أهمية البحث في تصديه لهذا الموضوع، وذلك لوجود علاقة وثيقة ومترابطة بين التطورات السياسية والتحولات الاقتصادية في الجزائر بعد عام ٢٠٠٨. وعليه أستهدف البحث تسليط الضوء على الأثر المتبادل والايجابي بين طرفي العلاقة وتبيان النتائج الايجابية التي تحققت في الجزائر .

ثانياً. إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول تأثير التطورات السياسية في الجزائر بعد عام ٢٠٠٨ على أداء الاقتصاد الجزائري ، وذلك بهدف تسليط الضوء على نمط العلاقة بين تأثير تباين الخطوات السياسية وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي الجزائري، وللوقوف على حقيقة إشكالية البحث وتحليل أبعادها وصولاً إلى بلوغ الهدف المنشود نرى من المناسب الإجابة على الأسئلة آلاتية:

١. ما هي العوامل المحركة للتطورات السياسية في الجزائر بعد عام ٢٠٠٨؟
٢. ما هي المؤشرات الأساسية للاقتصاد الجزائري بعد عام ٢٠٠٨؟
٣. ما هي التطورات الرئيسية لقطاعات الاقتصاد الجزائري بعد عام ٢٠٠٨؟

ثالثاً. فرضية البحث:

أنطلق البحث من فرضية مفادها : وجود ترابط وثيق جداً بين المنهج الفكري الذي يعتمده النظام السياسي الجزائري وبين إمكانيات التطبيق الاقتصادي. وكلما تحددت المضامين النظرية بشكل واضح ، سواءً أكان ذلك في الدستور الدائم أو القوانين الأخرى أو في برامج الحكومات التي تعاقبت على قيادة العملية السياسية في الجزائر ، كلما كانت النتائج التطبيقية ايجابية وفعالة في الواقع السياسي ، وينعكس ذلك ايجابيا على تنامي القدرات الاقتصادية للبلاد.

رابعاً. منهج البحث:

لتحقيق الغرض من البحث ،استعان الباحثين بالمنهج الاستنباطي (Deductive Method) والذي يُسمى أحياناً(بالمنهج الأستنتاجي)،وذلك من خلال الانطلاق من نقطة بداية واقعية وحقيقية ، تاريخية ووصفية، لدراسة الموضوع ،وباعتماد الطريقتين الوصفية (Descriptive Method) والتاريخية (Historical Method)، وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات والحقائق التاريخية وتوصيفها ومُقارنتها وتفسيرها لإثبات فرضية البحث، والتوصل لاستنتاجات مقبولة ومنطقية تخدم هدف البحث.

خامساً. هيكلية البحث:

بهدف تغطية الموضوع، تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث. ركز المبحث الأول على التطورات السياسية بعد ٢٠٠٨، وتناول المبحث الثاني، المؤشرات الأساسية للاقتصاد الجزائري بعد ٢٠٠٨، فيما خصص المبحث الثالث لتطور القطاعات الرئيسية للاقتصاد الجزائري بعد عام ٢٠٠٨،.وانتهى البحث بالخاتمة التي تضمنت الاستنتاجات المستمدة من مادة البحث والتوصيات المقترحة، وبما يخدم التطبيقات السياسية والاقتصادية في الجزائر مستقبلاً.

المبحث الأول

التط.ورات السياسيـة في الجزائر بعد ٢٠٠٨

هناك إستراتيجية تعتمد الإصلاح السياسي والتكييف الهيكلي وتنظر إلى التفاعلات السياسية على إنها عملية لتخصيص الموارد النادرة ، إي أن معالم التحويل الديمقراطي تتحدد بالأساس وفقاً للعلاقات والتفاعلات بين كل من العوامل الاقتصادية والسياسية ، وبالرغم من إن معظم الدراسات لم تتوصل إلى بلورة دور واضح المعالم للعوامل الاقتصادية إلا إنها تؤكد على وجود صلة بين الإصلاحات الاقتصادية ورسوخ الديمقراطية وان استمرار واستقرار هذه الأخيرة مرتبط إلى حد كبير بالأداء الاقتصادي .

وان الليبرالية الاقتصادية القائمة على اقتصاد راسخ يمكن أن تخلق قوى اجتماعية قادرة على تحجيم الأنظمة التسلطية ، وإنها تقود إلى تعددية سياسية تسمح بإيجاد فعل مضاد لسلطة الدولة وبما إن موضوع البحث مخصص للنظام السياسي الجزائري من الضروري أن نذكر إن لهذا النظام ومنذ عام ١٩٦٢ تاريخ طويل عمل من خلاله لترسيخ الاستقلال السياسي ، وتشكيل الدولة الوطنية وحتى عام ١٩٨٨ وعندئذ تغير النظام من الناحية الشرعية ودخلت البلاد في أزمة متعددة الإبعاد ، وبالتالي تهدد كيان هذه الدولة التي تتمتع بموقع ذو أهمية إستراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم فهي جسر الاتصال ومحور بين أوروبا وإفريقيا بين المغرب العربي والشرق الأوسط وتعتبر أيضاً ممراً حيوياً للعديد من طرق الاتصالات العالمية براً وبحراً وجواً . وفي هذه المدة تبنى نظام الحكم في الجزائر النهج الاشتراكي الذي كان نتيجة منطقية لما كان للثورة الجزائرية من جماهير وهذا الخيار بالنسبة إلى نظام الحكم لا

رجعة فيه . ومن ثم عرفت الجزائر في ظل هذا التوجه للحزب الواحد بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني عدة حكومات (انظر الجدول ـ١) لعل أهمها:

أولا. حكومة الرئيس احمد بن بلة (١٩٦٣ ـ١٩٦٥)، التي ورثت أوضاعا صعبة جداً فقد عمل المحتل الفرنسي على تدمير الجزائر من كل الميادين وبخاصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وادي ذلك إلى تزايد ظاهرة الصراعات بين السياسيين الجزائريين على السلطة وعمت الفوضى .وعلى الرغم من عدم توفر إستراتيجية تنموية واضحة المعالم تؤسس لبناء الدولة حاولت هذه الحكومة الانتباه والتركيز على الوضع الداخلي للجزائر[١] . وقامت هذه الحكومة بإصدارها العديد من المراسيم والتي أرست الخطوات الأولى للانتقال من النمط الاقتصادي الرأسمالي الاحتكاري إلى النمط الاقتصادي الاشتراكي .

أما بالنسبة إلى للميدان الاقتصادي، وبسبب الوضع الخاص في سياسة المحتل الفرنسي، لم تستطع الحكومة وبالسرعة التي تقتضيها الحالة العامة لعموم الشعب الجزائري بعد الاستقلال من إن تطوع الميدان الاقتصادي لخدمة الجزائريين [٢].

ثانياً. حكومة الرئيس هواري بومدين(١٩٦٥. ١٩٧٨) ، وحاولت هذه الحكومة استيعاب الأوضاع ومعالجة أكثر المشاكل ذات الأهمية سواءً تلك التي خلقها الاستعمار الفرنسي أو المشاكل التي ترتبت عن بعض الممارسات الخاطئة خلال السنوات الثلاثة التي أعقبت الاستقلال، وهنا وضعت هذه الحكومة معالجة بإقرار الإستراتيجية الشاملة للتنمية وذلك بعد أن أدركت القدرات المتوفرة وحددت اختيارات واتجاهات المشاريع بكل جدية في التنفيذ [٣].

وهنا لابد من القول إن الإستراتيجية الشاملة التي اعتمدها حكومة الرئيس هواري بومدين ارتكزت على ثلاث أبعاد أساسية الأول، يتعلق بالثورة الصناعية

كونها العنصر المحرك والثاني ، يخص الثورة الزراعية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وسد حاجات الشعب والبعد الثالث ركز على الميدان الثقافي لإيجاد المناخ الملائم لاختيارات الشعب(٤). وبدأت الجزائر في بناء قاعدة صناعية واسعة لغرض استدراك التأخير في مختلف القطاعات الاقتصادية وهذا تطلب مجموعة من الشروط لكي تتمكن القيادة الاقتصادية الجزائرية من التحكم في بعضها لغرض إنجاح نموذج للصناعات فيها(٥). ونتيجة لذلك اضطر الاقتصاديين الجزائريين إلى اللجوء إلى التعاون الأجنبي لتشكيل التقنية الحديثة ونتج عنه الارتباط المشروط بالمؤسسات الصناعية الأجنبية جراء الحاجة الى معدات الصيانة وقطع الغيار، ومن ثم وقعت هذه التجربة في مأزق التبعية الأجنبية (٦) .

واعتمدت هذه الحكومة في تمويل الإستراتيجية الشاملة للتنمية على الريع النفطي الذي شكل الضمان الوحيد للاستمرار بهذا المنهج ، مما تطلب ايلاء القطاع النفطي أولوية استثنائية عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي كان المفروض أن تأخذ نفس الأهمية . وهنا لابد من الإشارة إلى إن ارتفاع معدل الاستثمار في القطاع النفطي حقق للجزائر موارد وكان محور العملية التنموية التي اعتمد عليها المسئولين الجزائريين(٧). ومع منتصف الثمانينات ظهرت بصورة واضحة عيوب هذه المحاولة التنموية التي حققت ايجابيات القوة الصناعية إلى حد ما في تلك المرحلة .

(الجدول_ ١)

رؤساء الجزائر للمدة ١٩٦١ ـ٢٠١٤

ت	اسم الرئيس	مدة الحكم
١	احمد بن بله	١٩٦٣-١٩٦٥
٢	هواري بو مدين	١٩٦٥ – ١٩٧٨
٣	رابح بيطاط	١٩٧٨ حكم ٤٥ يوم
٤	الشاذلي بن جديد	١٩٧٩ – ١٩٩٢
٥	محمد بو ضياف	حكم ٥ اشهر ١٩٩٢
٦	علي كافي	١٩٩٢ – ١٩٩٤
٧	اليمين زروال	١٩٩٤ – ١٩٩٩
٨	عبد العزيز بو تفليقة	١٩٩٩ – ٢٠١٤

المصدر : جرى إعداد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على الموسوعة الحرة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط : http://ar.wikipedia.org/wiki

ثالثاً. حكومة الرئيس الشاذلي بن جديد(١٩٧٩ـ١٩٩٢)، والتي جاءت بعد وفاة الرئيس هواري بو مدين، حيث اشتد الصراع بين السياسيين وكانت حكومة الشاذلي عنوان لمرحلة جديدة تميزت بأتباع سياسة مراجعة النموذج الاشتراكي للتنمية ، والأخذ بخيار الانفتاح والتوجه نحو الليبرالية الاقتصادية وحدث إرباك في بنية الاقتصاد الجزائري بمختلف قطاعاته [٨]. وبما إن استمرار حكومة الشاذلي بالاعتماد على سياسات الإصلاحات الاقتصادية حيث انتقدت مسار التنمية السابقة لها واعتمدت الخطط الخمسيه، ابتداءً من الخطة الخمسيه الأولى للمدة ١٩٨٠ – ١٩٨٤ والخطة الخمسيه الثانية ١٩٨٥ – ١٩٨٩ والهدف منها إعادة صياغة الاقتصاد الجزائري من خلال اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي[٩].

ولابد من الإشارة هنا إلى إن السياسة الخارجية الجزائرية لعبت دورا ايجابيا ، بعد وقوع الأزمة النفطية الثانية والتي حدثت عقب توقف تصدير النفط من إيران بعد الثورة الإيرانية في شباط ١٩٧٩، إذ حاولت بدبلوماسيتها الهادئة للوساطة الناجحة في تخفيف حدة تأثير الأزمة الأمريكية الإيرانية وطورت علاقاتها في كافة الميادين مع الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت تدعم نظام المغرب وتمده بالسلاح ، وفي هذا الإطار قام الرئيس الشاذلي بن جديد بزيارة إلى واشنطن في محاولة لتحفيز الاستثمار الأمريكي في الجزائر ومناقشة مسألة رفع الحظر الأمريكي على مشتريات الجزائر من الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية [١٠] . واستمرت الجزائر بإتباع ذات السياسة في كافة الميادين ، وبخاصة في الميدانيين السياسي والاقتصادي خلال فترات حكم الرؤساء(محمد بوضياف وعلي كافي واليمين زروال).

رابعا. حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد وصوله إلى سدة الحكم سنة ١٩٩٩ ، وعلى الرغم من العقبات التي واجهت مراحل حكم الرئيس عبد العزيز بو تفليقة ، وبخاصة عدم استقرار الأوضاع الداخلية جراء انتشار ظاهرة التطرف الديني، والتي من الممكن إن تكون وراءها عوامل موضوعية وغيرها، إلا إن القراءات الاقتصادية والاجتماعية في ثلاث عهدات (دورات) تسلمه السلطة تعطي للمراقب نظرة ايجابية للغاية وهو يسعى إلى كسب ثقة الجزائريين مجداً وحصل على ذلك .

وخلال هذه الولايات الثلاث لحكم بوتفليقة من ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠١٤ تبنى خلالها عدة برامج لدعم إنعاش الاقتصاد الجزائري والتقليل من الاعتماد على قطاع الطاقة .واستطاعت الجزائر في فترة حكم بوتفليقة وبفضل ارتفاع أسعار النفط إن تحقق معدلات نمو اقتصادي وكذلك استخدمت الحكومة الفوائض

المالية النفطية في توسيع القاعدة الإنتاجية في الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة (البتر وكيمياويات والأسمدة) وغيرها .

كما سعت الحكومة إلى تخفض معدلات البطالة وكان للبنك الجزائري دور في استعمال أدوات السياسة النقدية بكفاءة لاحتواء زيادات الأسعار الناجمة عن تصدير النفط والغاز الطبيعي والطفرات في الأسعار العالمية.

وطيلة فترات الحكم ،كان التوجه في كل المراحل لتحقيق الاستقرار للنظام السياسي بعد ان أصبح النظام معرضاً لضغوط داخلية وخارجية عنيفة أثرت سلباً على استقراره السياسي وذلك من خلال الدخول في مفاوضات مع القوى السياسية المعارضة في الداخل[١١].ومع كل الاحتجاجات التي حصلت من قبل قوى المعارضة ، إلا إنها لم تكن بالعدد والقوة التي تؤهلها للتأثير على التغيير بالمقابل أعلن الرئيس بوتفليقة في خطابه في الخامس عشر من ابريل(نيسان) ٢٠١١ عزمه على تعديل الدستور ومجموعة من القوانين لتكون الممارسة الديمقراطية أكثر مشاركة [١٢] .

ويمكن القول إن الخصوصية التي تتمتع بها الجزائر في تجربة التحول الديمقراطي منذ بداية استقرارها، إذ صاحب ذلك وخاصة منذ عام ١٩٩٩ درجة عالية من العنف والتي أدت إلى عدم استقرار الوضع الداخلي الجزائري ،وما ترتب عنه انتشار أحداث عنف دامية لا تزال أثارها في ذهن المواطن الجزائري، إضافة إلى إن هذه التداعيات تعدى تأثيرها إلى الإطار الإقليمي، ومن ثم العربي. وكانت هذه التجربة رغم محدودية مددها الزمنية حملت مؤشرات عكست العمق التاريخي للتجربة الجزائرية [١٣]. المعاصرة بكل تجلياتها الايجابية .

وشكلت تداعيات الأزمة المالية العالمية التي حدثت في آب (أغسطس)٢٠٠٨ ، والتي ألقت بظلالها القاتمة على غالبية دول العالم ، ولاسيما الدول النفطية،

ومنها الجزائر ، عقب انحدار أسعار النفط في الأسواق الدولية من (١٤٧) دولارا للبرميل الواحد في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ إلى (٣٧) دولارا للبرميل الواحد بعد آب(أغسطس) ٢٠٠٨ ، مما شكل اختبارا لمصداقية الإجراءات السياسية والاقتصادية لمنهج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، من خلال الاستمرار بذات التوجهات السياسية والخطط الاقتصادية والتكيف مع الآثار السلبية التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية على الجزائر .

المبحث الثاني

المؤشرات الأساسية للاقتصاد الجزائري بعد ٢٠٠٨

أولا. الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product): ويُرمز له اختصاراً في الدراسات الاقتصادية (GDP)، وهو القيمة النقدية لكافة البضائع والخدمات المنتجة داخل دولة ما، باستثناء الدخل الصافي الوارد من الخارج [١٤] ، ولمدة زمنية محددة عادة ما تكون لعام واحد.

تمتلك الجزائر ثاني أكبر اقتصاد في منطقة المغرب العربي من حيث الناتج المحلي الإجمالي . وطبقاً لبيانات (البنك الدولي، ٢٠١٣)، تميزت أرقام الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للسنوات الخمس الأخيرة انظر (الجدول ـ ٢) بارتفاع أقيامها مقارنة مع المملكة المغربية والتي تراوح الناتج المحلي الإجمالي فيها للمدة ذاتها ما بين (٩٠ ـ٩٥) مليار دولار أميركي ، والجمهورية التونسية والذي بلغ ما بين (٣٤ ـ٤٥) مليار دولار أميركي. ويُلاحظ بمراجعة المعطيات الإحصائية في (الجدول ـ٢) إن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر كان في العام ٢٠٠٨ نحو (١٧١) مليار دولار أميركي وتراجع إلى (١٦١) مليار دولار في عام ٢٠٠٩ بسبب انخفاض أسعار النفط الخام كنتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية والتي حدثت في أب (أغسطس) ٢٠٠٨ ، ثم

عاود ارتفاعه التدريجي إلى أن وصل في عام ٢٠١٢ إلى (٢٠٥) مليار دولار أميركي مما يعكس مؤشراً ايجابياً في تطور الاقتصاد الجزائري .

يُشكل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) واحداً من أهم المؤشرات لقياس كفاءة الاقتصاد الجزائري لاسيما وأن القطاع الزراعي يساهم فيه بنسبة (٨،١%)، والقطاع الصناعي بنسبة (٦١،١%) فيما يُساهم قطاع الخدمات بنسبة (٣٠،٢%) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الجزائري لعام ٢٠١١ (١٥).

واستأثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر بنسب نمو ايجابية إلى حد ما ، كانت في عام ٢٠٠٨ بحدود (٤%) متأثرة بارتفاع أسعار النفط خلال النصف الأول من العام المذكور، تم تراجعت حتى وصلت إلى (٣،٣%) في عام ٢٠١٢ ، وانعكس ذلك بشكل طفيف على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، والذي كان في عام ٢٠٠٨ى(٤٧٧١) دولار اميركي حتى وصل الى (٥٣٤٨)دولار أميركي في عام ٢٠١٢.

(الجدول ٢.)

الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للمدة ٢٠٠٨ .٢٠١٢

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أميركي) (١)	١٧١	١٣٧	١٦١	١٩٩	٢٠٥
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)(٢)	٤	١،٧	٣،٦	٢،٤	٣،٣
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أميركي)(٣)	٤٧٧١	٣٧٧١	٤٣٥٠	٥٢٧٢	٥٣٤٨

اعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على المصادر الآتية :

data.worldbank.org/indicator/Ny.GDP.MKTP.CD Source: (١).

(٢).World Economic Outlook, Indicators and Tension, October, ٢٠١٣,p ١٥٨.

(٣). Data.worldbank.org./indicators/NY.GDP.PCACP

ثانياً. مؤشرات التنمية الاقتصادية: على الرغم من ارتباط عملية التنمية الاقتصادية بطبيعة النظام الاقتصادي القائم في هذا البلد أو ذاك ، إي إنها تتحدد ، في التحليل الأخير بشكل ملكية وسائل الإنتاج الغالبة ، سواءً أكانت تتم هذه العملية وفقاً للنمط الرأسمالي أم تتجه نحو النمط الاشتراكي . وفي الجزائر تطبق أنماط مشتركة تكاد تجمع بين النظامين، وبخاصة مع سيطرة الدولة على قطاعات واسعة من الأنشطة الاقتصادية.

تعكس نسب المعدلات السنوية الإجمالية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر بالمقارنة مع المؤشرات ذاتها في كل من المملكة المغربية وتونس للمدة من (٢٠٠٠. ٢٠١٢)، والمعدة من قبل البنك الدولي لعام ٢٠١٣ (الجدول .٣) ، بان معدل النمو السنوي في الجزائر للمدة ذاتها يحتل الموقع الثالث بعد المغرب وتونس . وفي مؤشرات معدل النمو السنوي للزراعة والصناعة والتصنيع تأتي الجزائر بالمرتبة الثانية بعد المغرب ، فيما تحتل الجزائر المرتبة الثانية بعد تونس في المعدل السنوي لقطاع الخدمات . ومع إن المدة الزمنية المعتمدة من قبل البنك الدولي لمعدل المؤشرات طويلة الأمد نسبيا قوامها (١٢) سنة منذ عام ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠١٢، وقد مر خلالها الاقتصاد الجزائري بمراحل تطور متداخلة،جراء تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية ، وبخاصة عقب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ، على الرغم من تحسن أداء القطاع النفطي النفط في الجزائر ،إلا إنها تعكس معطيات ايجابية في الأمد الطويل . مما يعطي انطباعاً بقدرة الاقتصاد الجزائري على التعافي وتجاوز الإخفاقات.

(الجدول . ٣)

مؤشرات التنمية الاقتصادية للمدة(٢٠٠٠- ٢٠١٢) للجزائر والمغرب وتونس

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي معدل النمو السنوي	الزراعة معدل النمو السنوي	الصناعة معدل النمو السنوي	التصنيع معدل النمو السنوي	الخدمات معدل النمو السنوي
الجزائر	٣،٦	٤،٢	٣،٢	٢	٥،٢
المغرب	٤،٧	٥،٩	٣,٧	٢،٩	٥
تونس	٤،٢	٢،١	٣	٣	٦،٦

Source: The World Bank, World Development Indicators: Growth output, ٢٠١٣> It is available at: wdi.worldbanck.org/table/٤,١#

ثالثاً. التطورات المالية في الجزائر :

تشمل إجمالي الاحتياطيات المالية حيازات الذهب النقدي ، وحقوق السحب الخاصة واحتياطيات البلد في صندوق النقد الدولي التي في حوزته وحيازات النقد الأجنبي لدى السلطة النقدية ، ويتم تقدير قيمة مكون الذهب في هذه الاحتياطيات في نهاية السنة (٣١ ديسمبر/ كانون الأول) .

وتعكس المعطيات الإحصائية المثبتة في (الجدول . ٤) مؤشرا ايجابياً ، وبخاصة مع ارتفاع حجم الاحتياطيات المالية الجزائرية من (١٤٨) مليار دولار أميركي عام ٢٠٠٨حتى بلغت (٢٠٠) مليار دولار أميركي في عام ٢٠١٢ ، مما يشكل رصيدا مالياً ممكن الركون إليه في تمويل الموازنة السنوية واستثمار فسما منه في مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري فضلاً عن دوره

في تقوية القدرة الشرائية للعملة الوطنية(الدينار الجزائري) واستقرار قيمتها في أسواق التداول النقدي المحلية والأجنبية .

ويلاحظ تذبذب رصيد الحساب الجاري في الجزائر للمدة ذاتها، إذ تراوحت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي ما بين (٢،١%) في عام ٢٠٠٨ حتى وصلت إلى (٥،٩%) في عام ٢٠١٢ ، مما يعكس ظاهرة عدم استقرار تطور الأنشطة الاقتصادية في الجزائر وبالتالي تصاعدن نسب التضخم النقدي من (٤،٩%) عام ٢٠٠٨ حتى وصلت إلى (٨،٥%) عام ٢٠٠٨ (انظر الجدول ـ٤)،مما يؤشر وجود زيادات متتالية ومتعاقبة في أسعار السلع والخدمات، وينعكس ذلك سلباً على مختلف الأنشطة القطاعية ، وكذلك يرهق عموم المستهلكين، ولاسيما الطبقات محدودة الدخل في البلاد.

(الجدول ٤٠)

التطورات المالية في الجزائر للمدة ٢٠٠٨ .٢٠١٢

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الاحتياطيات المالية بما فيها الذهب (مليار دولار أميركي وبالأسعار الجارية) (١)	١٤٨	١٥٥	١٧٠	١٩١	٢٠٠
رصيد الحساب الجاري (%من الناتج المحلي الإجمالي)(٢)	٢،١	٠،٣	٧،٥	٩،٨	٥،٩
التضخم النقدي %(٣)	٤،٩	٥،٧	٣،٩	٤،٥	٨،٩
الدين الخارجي (مليار دولار أميركي)(٤)	٦،٢	٧،٤	٧،٢	٦	٥،٦

اعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على المصدرين في أدناه:

Sources(١،٣،٤): data.albankaldawli.org/indicator/FL.RES.TOTL.CD?

(٢). صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي تحولات وتوترات ، أكتوبر، ٢٠١٣، ص ١٧٢.

رابعا. مشكلة البطالة في الجزائر :

تمتلك الجزائر قوة (Labor Force)، كبيرة، حيث تتوزع نسب العاملين على القطاعات وكما يأتي: الزراعة (١٤%)، الصناعة (١٣،٤%)، البناء والإنشاءات (١٠%)، التجارة (١٤،٦%) ، القطاع الحكومي (٣٢%)، وبقية القطاعات (١٦%) [١٦]. يبلغ عدد قوة العمل في الجزائر نحو احد عشر مليون نسمة وبذلك تحتل الجزائر المرتبة (٤٨) على المستوى العالمي من حيث قوة العمل[١٧]، فيما بلغت نسبه العاطلين عن العمل نحو (١١%) في

عام ٢٠٠٨ وتراجعت خلال السنوات اللاحقة إلى (١٠%) في عام ٢٠١٢[١٨].

وقد شكلت البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية مزمنة للحكومات الجزائرية المتعاقبة، وذلك لعدم وجود حلول سريعة تستوعب نحو مليون عاطل عن العمل في البلاد ، وذلك لمحدودية فرص الاستثمار الأجنبي المباشر، ولاسيما انه تناقص إلى (١،٦) مليار دولار أميركي فقط في عام ٢٠١٢ [١٩]. وفي ظل تراجع نسب النمو الاقتصادي ومحدودية الوظائف لدى مؤسسات الدولة، وقلة فرص العمل لدى القطاع الخاص.

خامساً. الإنفاق العسكري:

يشمل الإنفاق العسكري لدولة ما ، سواءً أكانت الجزائر أم غيرها ، جميع النفقات الجارية والرأسمالية على القوات المسلحة وزارة الدفاع والهيئات الحكومية الأخرى المشاركة في مشروعات دفاعية والقوات شبه العسكرية . كما تشمل هذه النفقات رواتب أو أجور الأفراد العسكريين والمدنيين العاملين في المؤسسات العسكرية، بما في ذلك معاشات التقاعد للعسكريين والخدمات الاجتماعية، وكذلك يتضمن الإنفاق العسكري تكاليف شراء المعدات العسكرية وتشغيلها وصيانتها، والإنفاق على الكليات والمعاهد العسكرية والبحوث والتطوير والمساعدات العسكرية وغيرها .

وقد أتجه الإنفاق العسكري في الجزائر نحو التصاعد منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتزايد تدريجياً ليصل في عام ٢٠٠٨ إلى (٥٢٥٩) مليون دولار أميركي ليشكل نسبة (٢،٨%) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، واستمر بوتيرة متصاعدة ليصل إلى (٩١٠٤) مليون دولار أميركي في علم ٢٠١٢، وليشكل نسبة قدرها (٤،٣%) من الناتج المحلي الإجمالي ، انظر (الجدول ـ ٥) ، وهي نسبة مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع أعلى إنفاق

عسكري في العالم في الولايات المتحدة الأميركية وهي (٣،٧%) ، من الناتج المحلي الإجمالي الاميركي، للسنة ذاتها (وفقا للكتاب السنوي لمعهد استوكهلم للسلام ٢٠١٣ ، ص١٩٩). ومع أهمية الإنفاق العسكري وحتميته، ولاسيما لبلد كبير ومترامي الإطراف كالجزائر لحماية البلاد والتجربة الرائدة فيها ،مما يشكل عبئاً على الاقتصاد الجزائري .

(الجدول ٥.)

الإنفاق العسكري في الجزائر للمدة (٢٠٠٨.٢٠١٢))

السنة	الإنفاق العسكري الجزائري (بملايين الدولارات الأميركية)(١)	الإنفاق العسكري الجزائري(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %)(٢)
٢٠٠٨	٥٢٥٩	٢،٨
٢٠٠٩	٥٧١٢	٣،٦
٢٠١٠	٦٠٤٥	٣،٥
٢٠١١	٨٦٥٢	٤،٥
٢٠١٢	٩١٠٤	٤،٦

اعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على المصدرين في أدناه:

(١). معهد استوكهلم للسلام العالمي ، الكتاب السنوي ٢٠١٣: نزع السلاح والأمن الدولي ترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٣) ، ص٢٤٩.

(٢). Data.albankaldawli/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?

المبحث الثالث

تطور القطاعات الرئيسية للاقتصاد الجزائري بعد عام ٢٠٠٨

أولاً. قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي:

تمتلك الجزائر احتياطيات نفطية مؤكدة بلغت في نهاية ٢٠١٢ نحو (١٢) مليار برميل من النفط الخام ، وتشكل هذه الكمية ما نسبته (٠،٧%) من الاحتياطيات العالمية [٢٠]. فيما يبلغ احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في الجزائر نحو (٤،٥٠٤) بليون متر مكعب في نهاية عام ٢٠١٢[٢١].وتحتل الجزائر المرتبة السادسة عشرة من حيث الاحتياطيات النفطية ، والمرتبة العاشرة من حيث الاحتياطيات الغازية على المستوى العالمي [٢٢].

مع إن اكتشاف النفط الخام في الجزائر يعود إلى خمسينيات القرن العشرين ، إلا إن محدودية الاحتياطيات النفطية ، أطّر ت اتجاهات الإنتاج بكميات تتناسب مع طبيعة هذه الاحتياطيات ، ويتراوح إنتاج النفط الجزائري منذ عام ٢٠٠٨ ما بين (١،٣٥٦) مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٨ واستمر بالتراجع إلى وصل الإنتاج في عام ٢٠١٢ نحو (١،١٩٩) مليون برميل يوميا (انظر الجدول . ٦)، فيما تراوحت كميات التصدير مابين (٨٤١) إلف برميل يوميا عام ٢٠٠٨ واستمرت كميات التصدير بالتذبذب وسجلت ادني كمية في عام ٢٠١١ بتصدير (٦٩٨) إلف برميل يوميا ،ويذهب نصف إنتاج النفط الخام في الجزائر إلى معامل التصفية لاستهلاكه محلياً.

وبمراجعة المعطيات الإحصائية المثبتة في (الجدول .٦) يتضح ان مبيعات النفط وفرت موارد مالية بلغت أقيامها في عام ٢٠٠٨ نحو (٥٣٧٠٦) مليون دولار أميركي ، واستمرت بالتراجع لتصل في عام ٢٠١٢ نحو (٤٨٢٦٨)

مليون دولار أميركي ، ومع ذلك تشكل الأموال المتأتية من بيع النفط مورداً أساسيا لتمويل بقية القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

(الجدول . ٦)

مؤشرات عن النفط الخام في الجزائر للمدة (٢٠٠٨. ٢٠١٢)

السنة	إنتاج النفط الخام (مليون ب/ي)	طاقة المصافي الجزائرية (إلف ب/ي)	تصدير النفط الخام (ألف ب/ي)	قيمة صادرات النفط الخام (مليون دولار أميركي)
٢٠٠٨	١،٣٥٦	٦٥٧،٩	٨٤١	٥٣٧٠٦
٢٠٠٩	١،٢١٦	٦٥٢،٨	٧٤٧	٣٠٥٨٤
٢٠١٠	١،١٨٩	٦٥٢،٨	٧٠٩	٣٨٢٠٩
٢٠١١	١،١٦١	٦٥٢،٨	٦٩٨	٥١٣٩٥
٢٠١٢	١،١٩٩	٦٩٤،٤	٨٠٩	٤٨٢٦٨

اعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على :

Source: OPEC, Annual Statistical Buletin, ٢٠١٣, ٩،١٧،٣٠،٣٨.

وفيما يخص الغاز الطبيعي فقد عرفت الجزائر المستقلة من جهتها تاريخاً حافلاً في المجال الغازي ، فلها ما تزخر به في هذا المجال لاحتوائها على احتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي (٤،٥٠٤) مليار متر مكعب ، ومحاولة ترشيده خدمة للتنمية الاقتصادية الحالية والمستقبلية من خلال مختلف استعمالاته كمورد للطاقة وكمادة أولية للخلاصة الكيماوية وكمنتج متجه للتصدير [٢٣].

بلغ إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي في عام ٢٠٠٨ نحو(٨٦،٥٠٥) مليون متر مكعب يوميا ثم انخفضت كميات الإنتاج في عام ٢٠٠٩ إلى (٨١،٤٢٦) مليون م٣ بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية ، وعاود ارتفاعه في السنة

التالية ، إلا انه استمر بالتذبذب حتى وصل في عام ٢٠١٢ إلى (٨٦،٤٥٤) مليون م٣ ، إي ما يقارب مستوى إنتاج عام ٢٠٠٨ ، ويذهب أكثر من نصف الإنتاج للتصدير ، فيما يستهلك الباقي محلياً انظر (الجدول ٧.).

(الجدول ٧.)

مؤشرات عن الغاز الطبيعي في الجزائر للمدة (٢٠٠٨ـ ٢٠١٢)

السنة	إنتاج الغاز الطبيعي (مليون متر مكعب)	كمية الغاز المصدر (مليون متر مكعب)
٢٠٠٨	٨٦،٥٠٥	٥٨،٨٣٠
٢٠٠٩	٨١،٤٢٦	٥٢،٦٧٠
٢٠١٠	٨٤،٦١٥	٥٧،٣٥٩
٢٠١١	٨٢،٧٦٧	٥٢،٠١٧
٢٠١٢	٨٦،٤٥٤	٥٤،٥٩٤

Source:OPEC, Annual Statistical Bulletin , ٢٠١٣, p,٣٤،٥٦.

ثانياً. القطاع الصناعي:

تشكل الصناعة (Industry) نحو (٦٢،٥%) من الناتج المحلي في الجزائر ، ويعمل فيها (١٣،٤%) من قوة العمل الجزائرية [٢٤]. وتعد الصناعات الميكانيكية من أهم الصناعات الجزائرية وتنتج مختلف أنواع الجرارات والشاحنات والدرجات النارية والحاصدات والأجهزة الكهربائية والمنزلية المختلفة، وتنتشر في الجزائر صناعة مواد البناء بمختلف أنواعها وكذلك الصناعات الكيماوية، والغذائية، والنسيجية، وصناعة الأخشاب والورق وغير ذلك [٢٥].

تعد الصناعات البتر وكيماوية أحد أهم الصناعات الجزائرية تطوراً وتأثيراً على الصعيد العربي ، فعلى المواد البتر وكيماوية التي تنتجها هذه الصناعات تعتمد صناعات حيوية مثل : المنتجات البلاستيكية ، الألياف التركيبية ، المطاط الصناعي ، المنظفات ، الدهانات ، المذيبات ، العقاقير والمواد اللاصقة وغيرها من الصناعات الأخرى التي تعتمد على المواد البتر وكيماوية كخامات أساسية في عملية التصنيع . ومن هنا تأتي إمكانية توسعها في هذه الصناعات، وقد خطت الجزائر خطوات كبيرة في تطوير هذا القطاع قياساً بعمره الزمني القصير. وقد نمت مشاريع إنتاج البتر وكيماويات فيها خلال السنوات القليلة الماضية بشكل أصبحت معه هذه المشاريع من أكبر الوحدات الإنتاجية على المستوى العربي والعالمي. ومن الأهمية بمكان أن ينصب تركيز الجزائر في المرحلة القادمة على زيادة التوسع في إنتاج المنتجات البتر وكيماوية النهائية ، الأمر الذي ينعكس على زيادة القيمة المضافة التي تولدها هذه الصناعات ، ويدعم هذا الاتجاه العمل على مواصلة تشجيع القطاع الخاص المحلي والمستثمرين الأجانب للاستثمار في صناعة البتر وكيماويات الأساسية والوسطية بالجزائر[٢٦].

ثالثا. التجارة الخارجية:

١. **الميزان التجاري:** سجل الميزان التجاري الجزائري مع دول العالم فائضاً تجارياً (Trade Surplus)، خلال المدة من عام ٢٠٠٨ . ٢٠١٢ باستثناء عام ٢٠٠٩[٢٧] حيث سجل عجزا تجاريا (Trade deficit) قدره (٧٩٨) مليون دولار أميركي، وذلك كنتيجة للتداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية التي حدثت في آب(أغسطس)٢٠٠٨. ويلاحظ إن أعلى فائض تجاري سجل في عام ٢٠٠٨ وكان (٣٢٩٣٩) مليون دولار أميركي بسبب ارتفاع أسعار النفط

الخام بالأسواق الدولية والتي تجاوزت حاجز (١٤٠) دولار أميركي للبرميل الواحد خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨، فيما استمر الميزان التجاري لصالح الجزائر كونه سجل فائض للسنوات ٢٠١٠- ٢٠١٢. انظر (الجدول ٨.)

٢. **ميزان الحساب الجاري:**اتسم رصيد الحساب الجاري للجزائر للأعوام (٢٠٠٨.٢٠١٢) بالتذبذب وعدم الاستقرار ، متأثرا بعدم استقرار العوامل المؤثرة فيه كالتجارة الخارجية وهبوط أسعار النفط الخام في الفصل الأخير من عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩ بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية ، فضلا عن حدوث بعض الانعكاسات السلبية جراء تدهور الأوضاع السياسية بالدول المجاورة للجزائر وبخاصة ما حدث في تونس وليبيا .

٣. **التجارة السلعية:** تمثل التجارة السلعية ، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي قيمة الصادرات والواردات السلعية مقسومة على قيمة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأميركي)، ويتضح بمراجعة المعطيات الإحصائية المثبتة في (الجدول -٨) ارتفاع أرقام التجارة الخارجية ، ولاسيما إن نسبتها تجاوزت حاجز (٥٠%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (٢٠٠٢ -٢٠٠٨) ، مما يعكس ترابط واسع للاقتصاد الجزائري مع الاقتصاديات الخارجية .

(الجدول ـ ٨)

التجارة الخارجية في الجزائر للمدة (٢٠٠٨ ـ٢٠١٢)

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الصادرات السلعية (مليون دولار أميركي) (١)	٨٢،٠٣٥	٤٨،٥٤٢	٦١،٩٧١	٧٣،٦٧٩	٧٢،٧٧٥
الواردات السلعية (مليون دولار أميركي) (٢)	٤٩،٠٩٦	٤٩،٣٤٠	٥٠،٦٥٢	٥٩،٨٤٧	٥٧،٦٠١
الميزان التجاري (الصادرات ـ الواردات)	٣٢،٩٣٩	-٧٨٩	١١،٣١٩	١٣،٨٣٢	١٥،١٧٤
رصيد الحساب الجاري(مليون دولار)(٣)	٣٤،٤٥٠	٤٠٠	١٢،١٥٠	١٩،٨٠٠	١٥،٥٠٠
التجارة السلعية (كنسبة من GDP) (٤)	%٦٩	%٦١،٦	%٦٠،٥	%٦٠،٦	%٥٨،٧

أعد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على المصادر في أدناه :

Sources: (١،٢):OPEC,Annual Statistical Buletin,٢٠١٣,p,١٦،١٧.

(٣). OPEC,Annual Statistical Buletin,٢٠١٣,p,١٩.

(٤). Data.albankaldawli/indicator/T٦.VAL.TOTL.GD.ZS/

خامساً. القطاع الزراعي: الجزائر بلد زراعي بالدرجة الأولى، وأغلب العمال فيها يشتغلون في القطاع الزراعي، الذي يضم ما يقرب من المليون ونصف المليون فلاح، وتتركز الأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية بالجزائر في المناطق الشمالية التي تزيد أمطارها على ٢٠٠مم، وهي مساحة تقرب من الأربعين مليون هكتار. وفي سنة ١٩٦٣ أصدرت الحكومة الجزائرية قوانين التأميم لأراضي المستعمرين، وتشكيل لجان التسيير الذاتي لإدارتها، ومنذ هذا التاريخ أصبح القطاع ألفلاحي يتركب من نمطين: اشتراكي أو تسيير ذاتي، تشرف عليه الدولة وخاص يملكه الفلاحون الجزائريون. وبصفة عامة، فإن الإنتاج الوطني للقطاع الزراعي كان يغطي سنة ١٩٦٩ نحو ٧٣% من حاجات السكان، فأصبح سنة ١٩٩٨ لا يغطي سوى ٤٠%.

ومن أهم المنتجات الزراعية في الجزائر، الحبوب من قمح وشعير وذرة، والخضر من البطاطس والبصل والفاصوليا والجزر، والمزروعات الصناعية من تبغ وبندورة، والبقوليات من فول وعدس وحمص، والحمضيات من برتقال وليمون، والزيتون والتمور والتين، وفواكه أخرى من مشمش وتفاح ورمان وزعرور وسفرجل وخوخ وعنب. إلى جانب هذه الثروة الزراعية، يوجد في الجزائر ثروة حيوانية تُقدر بنحو ٢١ مليون رأس، وأهم هذه الحيوانات: الأغنام (١٧ مليون رأس)، الماعز (مليونا رأس)، الأبقار (مليون رأس)، أما الجمال فلا نجدها إلا في الإقليم الصحراوي (٣٠٠ألف رأس). وهناك أيضاً ثروة الصيد البحري التي تقرب من ١٠٠ ألف طن سنوياً من أسماك وقشريات، وثروة غابية منها الحلفاء التي تغطي مساحتها ٤,٦ مليون هكتار، وغابات أشجار الفلين [٢٨].

وعلى الرغم من امتلاك الجزائر لمساحات واسعة جداً من الأراضي ، إلا إن الصحاري تشكل (٨٢%) ، منها فيما تنخفض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة إلى (١٧،٤%) من المساحة الكلية للبلاد فقط ، و(٠،٦%) من الأراضي تغطيها الغابات [٢٩]. ويستوعب القطاع الزراعي الجزائري نحو (١٤%) من أعداد القوى العاملة في البلاد، إلا انه يتسم بانخفاض مستويات الإنتاجية، وعلى سبيل المثال كانت قيمة المنتجات الزراعية في الجزائر عام ٢٠٠٨ بحدود (١٢٣،٣) مليون دولار أميركي ، ارتفعت هذه ه القيمة إلى (١٥٧،٢) في عام ٢٠١٠ ، ثم تراجعت قيمة الإنتاج الزراعي عام ٢٠١٢ إلى (١٤٧،٨) مليون دولار أميركي [٣٠].

الاستنتاجات:

في ضوء ما تقدم، يمكن تثبيت الاستنتاجات الآتية:

١. تسود المجتمعات السائدة في النمو ومن بينها الجزائر روابط مشتركة تتمثل بتطلعها للتجديد والسعي لبلوغ التقدم المنشود إضافة إلى الرغبة الملحة في تحقيق اكبر قدر في تطوير تنمية المجالات كافة. وهذا ناتج عن التفويض المطلوب عما تعرضت له من عدم استقرار البنية الاقتصادية وكذا السياسية التي كانت لها الدور البارز في ذلك.بالإضافة الى احتلال العناصر الثقافية طوال مدة السيطرة الفرنسية .

٢. وبما إن الاقتصاد هو نشاط مرتبط بالسياسة المتبعة من قبل النظام الذي يدير الدولة وطبيعة التوجهات من الناحية التنظيمية والتطبيقية كان هناك إستراتيجية مختلفة في إدارة الاقتصاد الجزائري وهذا نتيجة لحرية القرار السياسي الذي يعتبر احد الشروط الأساسية الضامنة له .

٣. وهنا من الصعب الحكم على إن الاستقلال السياسي لأي دولة لوحده يحول المجتمع نحو الأفضل ، وحالة الجزائر ليست استثناءا بهذا الشأن ، حيث إن نجاح خطط التنمية الجزائرية تحققت بظل وجود الإدارة السياسية المتوافقة والمقترنة بالإدارة الاقتصادية وهنا بدورها لا يمكن أن تصبح حقيقية إلا إذا توافرت شروط اقتصادية وبالتالي من المتوقع أن تستمر الدولة تعتمد على القطاع النفطي والغز وهذه هي الصادرات الرئيسية للحفاظ على موازيين التجارة الخارجية وان مسيرة التنمية الاقتصادية تستمر لفترة ولاية بوتفليقة القادمة ٢٠١٤ .

٤. اما فيما يتعلق بالتأثيرات السياسية لاستمرار بو تفليقة بالحكم فهي جاءت لصالح الجزائر على الرغم من إحاطتها بدول تغير فيها النظام السياسي وممكن القول ان الفاعل والراغب بالتغير في الجزائر هي التيارات الإسلامية لعدم فاعلية هذه التيارات في دول التغيير العربي والمجاورة للجزائر . كان الداخل الجزائري متأثر جدا ولديه مواقف مما حصل في الجزائر خلال العشرية الدموية والخسائر التي حدثت فيها من البشرية والمادية وخوفا من عودة عدم الاستقرار الأمني ولذلك عدم تكرار مثل ذلك كان حاضر في ذهن الناخب الجزائري.

٥. تميزت مدة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والذي تسلم سدة الحكم في الجزائر منذ عام ١٩٩٩ ولحد الآن بإرساء خطوات ايجابية وفي كافة الميادين ، وبخاصة في الميدانين السياسي والاقتصادي ، حيث تميزت مدة حكمه بالاستقرار السياسي ، فيما حقق في الميدان الاقتصادي نجاحات بارزة المعالم ومنها على سبيل المثال ، تزايدت أقيام الناتج المحلي الإجمالي الجزائري حتى وصلت في عام ٢٠١٢ نحو (٢٠٥) مليار دولار أميركي ، كما نجحت الجزائر في توفير احتياطيات مالية بلغت في عام ٢٠١٢ نحو (٢٠٠) مليار

دولار أميركي ، وانخفض الدين الحكومي إلى (٥،٦) مليار دولار للعام ذاته ، كما حقق الميزان التجاري فائضاً مقداره (١٥) مليار دولار للسنة ذاتها .

ختاماً، ستبقى التجربة الوطنية الجزائرية الناجحة في كافة الميادين، وبالذات بإرسائها الاستقرار السياسي وبتحقيقها لتجربة اقتصادية واضحة المعالم والقسمات وستبقى عنواناً وطنيا وعربيا شامخا، وهي مفخرة لكل الجزائريين ، لاسيما وإنها حققت هذه النجاحات في ظل ظروف إقليمية ودولية متغيرة ، مع الأخذ بنظر الاعتبار وجود بعض الأصوات الوطنية الجزائرية والتي لا تتوافق في منهجها السياسية مع نظام الحكم الحالي ، مع ان التطورات الايجابية التي تحققت هي في محصلتها النهائية هي لكل الجزائريين ، سواءً أكان ذلك في المدى المنظور ام في الإطار الاستراتيجي .

مصادر البحث:

١. الوناس حمدان ،المشروع المجتمعي والدولة الوطنية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة الجزائر ،٢٠٠١ .

٢. الديوان الوطني الجزائري للإحصاء ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: www.sendbad.net/webs/s/١٣٣٣٦.html.

٣. الرئيس الجزائري يعلن عزمه على تعديل الدستور وإدخال إصلاحات سياسية ، ٤-٢٠١١-١٥ Google تاريخ الاطلاع على المنشور ٢٠١١/٥/١٤ : http// www.arab٢w.com/vb/showthread-php?

٤. البترول في الجزائر ، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، وعلى الرابط: http://www.startimes.com/f.aspx?t=٢٦٣٤٩٠٥٢

٥. بلقاسم حسن وهلول محمد ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأزمة السياسية للجزائر ،(حلب: مطبوعات حلب ، بدون تاريخ).

٦. حسن ألنجفي ، القاموس الاقتصادي ، (بغداد: مطبعة الإدارة المحلية ، ١٩٧٧).

٧. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية (رؤية من خلال الحدث الجزائري)، مجلة المستقبل العربي ،العدد ١٧٠ ، ابريل(نيسان)،

٨. كتوش عاشور وبلعزوز بن علي ، الغاز الطبيعي في الجزائر ورهانات السوق الغازية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد (٢) .

٩. عمار حوش ، تطور النظريات والأنظمة السياسية الجزائر ،(الجزائر:طبع الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٥

١٠. عبد اللطيف بن اشنهو ، تجربة الجزائر : الدينامكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٩٢ أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٨٦

١١. عبد الهادي عبد الحكم محمد الخطيب ، التحول من التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية السياسية في مصر ١٩٧٤ – ١٩٧٧ ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٨ .

١٢. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الاوابك)، التقرير الإحصائي السنوي ، ٢٠١٣، الكويت .

١٣. محمد عبد الباقي الحرماسي ، الدولة والنظام في المغرب العربي ،مجلة المستقبل العربي ،العدد ٥٢ لسنة ١٩٨٣

١٤. محمد الصالح بو عافيه ، التبعية وانعكاساتها على التحولات الاقتصادية والسياسية بالجزائر ١٩٧٩ – ١٩٩٢ (، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٢ .

١٥. data.worldbank.org/indicator/Ny.GDP.MKTP.CD

١٦. World Economic Outlook, Indicators and Tension, October, ٢٠١٣,p ١٥٨.

١٧. The World Bank, World Development Indicators: Growth output, ٢٠١٣> It is available at: wdi.worldbanck.org/table/٤,١#

١٨. The World Fact book, Algeria. It is available at : https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ag.html

١٩. Labor force in Algeria .It is available at : www. Indexmnndi/com/g.aspx?

٢٠. United Nations, World Economic situation and prospects ,٢٠١٣,p.١٦٥.

٢١. Global Finance, Algeria a country Report, ٢٠١٤. It is available ar: www. Afmy. Com/gdp-country-report.

٢٢. Labor force in Algeria .It is available at : www. Indexmnndi/com/g.aspx?

٢٣. United Nations, World Economic situation and prospects ,٢٠١٣,p.١٦٥.

٢٤. BP. Statistical Review of World Energy, Jun,٢٠١٤,p٦.

٢٥. OPEC, Annual Statistical Buletin,٢٠١٣,p,١٦،١٧.

٢٦. Oil proved reserves, natural gas- proved reserves. It is available at www. Indexmundi.com/g/r.

٢٧. FAO Statistical yearbook, ٢٠١٣, p٣٤.

الهوامش

(١). الوناس حمدان ،**المشروع المجتمعي والدولة الوطنية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة الجزائر ،٢٠٠١ ، ص ١٢٣ .

(٢).عمار حوش ، **تطور النظريات والأنظمة السياسية الجزائر** ،(الجزائر:طبع الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٥) ، ص ٣٨٥.

(٣). المصدر السابق ص ٢٨٧.

(١). عبد اللطيف بن اشنهو ، تجربة الجزائر : الدينامكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد ٩٢ أكتوبر(تشرين الاول) ١٩٨٦ ص ٦٣ .

(٢). محمد عبد الباقي الهرماسي ، الدولة والنظام في المغرب العربي ،**مجلة المستقبل العربي** ،العدد ٥٢ لسنة ١٩٨٣ ص ٣٦ .

(٣). نفس المرجع ص ٤٧ .

(٤). محمد الصالح بو عافيه ، **التبعية وانعكاساتها على التحولات الاقتصادية والسياسية بالجزائر ١٩٧٩ – ١٩٩٢** (، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٢ .

(١). سليمان الرياش وآخرون ص ٢٠٠٨ .

(١). بلقاسم حسن وهلول محمد ، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأزمة السياسية للجزائر** ،(حلب: مطبوعات حلب ، بدون تاريخ)، ص ٤٢ .

(٢). بهجت قراين ، علي الدين هلال ص ٢٢٨ .

(١). عبد الهادي عبد الحكم محمد الخطيب ، **التحول من التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية السياسية في مصر ١٩٧٤ – ١٩٧٧** ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٨ ، ص ٤٣ .

(٢). الرئيس الجزائري يعلن عزمه على تعديل الدستور وإدخال إصلاحات سياسية ، -٤-٢٠١١ Google ١٥ تاريخ الاطلاع على المنشور ٢٠١١/٥/١٤

http// www.arab٢w.com/vb/showthread-php?

(١). سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية (رؤية من خلال الحدث الجزائري)، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ١٧٠، ابريل(نيسان)، ١٩٩٣ ص ٨٧.

(١). حسن النجفي ، القاموس الاقتصادي ، (بغداد: مطبعة الإدارة المحلية ، ١٩٧٧)، س ١٤٨.

(٢).Global Finance, Algeria a country Report, ٢٠١٤. It is available ar: www. Afmy. Com/gdp-country-report.

(١). The World Fact book, Algeria. It is available at : https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ag.html

(٢). Labor force in Algeria .It is available at : www. Indexmnndi/com/g.aspx?

(٣).United Nations, World Economic situation and prospects ,٢٠١٣,p.١٦٥.

(١). Data.albankaldawli. org / indicators/BX.KLT.DINV.CD.WD.

(١).**BP**. Statistical Review of World Energy, Jun ٢٠١٤, p٦.

(٢). منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الاوابك)، **التقرير الإحصائي السنوي** ، ٢٠١٣، الكويت ، ص١٤.

(٣).**Oil** proved reserves, natural gas- proved reserves. It is available at www. Indexmundi.com/g/r.

(١٠). كتوش عاشور وبلعزوز بن علي ، الغاز الطبيعي في الجزائر ورهانات السوق الغازية ، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ، العدد (٢) ، ص١٥٦.

(١). The World Bank, World Development Indicators: Growth output, ٢٠١٣> It is available at: wdi.worldbanck.org/table/٤,١#

(٢). الديوان الوطني الجزائري للإحصاء ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: www.sendbad.net/webs/s/١٣٣٣٦.html.

(١١). البترول في الجزائر ، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، وعلى الرابط: http://www.startimes.com/f.aspx?t=٢٦٣٤٩٠٥٢

٢٧

(١). الموسوعة العربية ، الجزائر،في موقع الموسوعة العربية في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)،ص٥٧٢. وعلى الرابط: http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia

(٢).FAO Statistical yearbook, ٢٠١٣, p٣٤.

(٣). Data.worldbank.org/indicators/AG. PRD.CROPXD.